

الولايات المتحدة الأمريكية :  
معاملة السجناء في أفغانستان وغوانتانامو باي  
تقوض حقوق الإنسان -  
مذكرة منظمة العفو الدولية إلى حكومة الولايات المتحدة

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه رغم البيانات المتكررة الصادرة منذ NN سبتمبر/أيلول بشأن التزامها بالقانون والمعايير الدولية، تتقاعس حكومة الولايات المتحدة عن ترجمة أقوالها إلى أفعال في أعقاب الهجمات التي شنت على نيويورك وواشنطن في العام الماضي.

ونشرت المنظمة اليوم نص مذكرة بعثت بها إلى حكومة الولايات المتحدة وتتضمن بالتفصيل بعضاً من بواعث قلقها بموجب القانون والمعايير الدولية المتعلقة بالمعتقلين لدى الولايات المتحدة في أفغانستان وغوانتانامو باي.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "ينبغي على حكومة الولايات المتحدة أن تضمن تقييد جميع أفعالها المتعلقة بالأشخاص المعتقلين لديها في أفغانستان وفي غوانتانامو باي بالقانون والمعايير الدولية. وهذا مهم للغاية لكي تأخذ العدالة مجراها وكي يرى الجميع أنها تأخذ مجراها، وحتى لا يضعف الاحترام لسيادة القانون ولحقوق الإنسان."

كذلك تجدد منظمة العفو الدولية مطالبتها بمقابلة المعتقلين المحتجزين في معسكر أشعة أكس في غوانتانامو باي الذين من المقرر نقلهم في فترة لاحقة من هذا الشهر إلى مرفق جديد قيد الإنشاء في القاعدة البحرية. ولم تتلق المنظمة أي رد على طلبها الأصلي المقدم في OO يناير/كانون الثاني.

وكما تشير المذكرة، فقد حرمت الولايات المتحدة الأمريكية الأشخاص المعتقلين في أفغانستان وسواها من حقوقهم المعترف بها دولياً أو تهدد بحرمانهم منها، وتم نقل حوالي PMM منهم إلى معسكر أشعة أكس في غوانتانامو باي. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق، من جملة أمور أخرى، لأن الولايات المتحدة ؛

• نقلت أشخاص واحتجزتهم في أوضاع قد تصل إلى حد المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتنتهك الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بالاعتقال؛

• رفضت السماح للأشخاص المحتجزين لديها بمقابلة مستشار قانوني، رغم الاستجابات المتواصلة التي قد تؤدي إلى مقاضاتهم؛

• رفضت منح الأشخاص المحتجزين لديها حق اللجوء إلى المحاكم للطعن في قانونية اعتقالهم؛

• رفضت كشف النقاب عن المعلومات الكاملة المتعلقة بالظروف المحيطة بالعديد من عمليات الاعتقال، بما في ذلك ما إذا كانت قد جرت في أفغانستان أو باكستان أو سواهما؛

• قوضت حماية حقوق الإنسان في حالات أشخاص احتجزتهم خارج أفغانستان ونقلتهم إلى غوانتانامو باي. فمثلاً، قُبض على ستة مواطنين جزائريين في البوسنة والهرسك ونقلوا إلى معسكر أشعة أكس، في انتهاك واضح للقانون البوسني والدولي.

• قوضت مبدأ افتراض البراءة من خلال نمط من التعليقات العلنية التي تفترض أن المعتقلين في غوانتانامو مذنبون؛

• هددت بتطبيق نظام قضائي من الدرجة الثانية بانتقاء الرعايا الأجانب لمحاكمتهم أمام لجان عسكرية – وهي هيئات تنفيذية تفتقر إلى الاستقلالية الواضحة عن السلطة التنفيذية، وتتمتع بصلاحيات توقيع عقوبات بالإعدام، ومن دون إعطاء الحق في تقديم استئناف إلى محكمة مستقلة وحيادية؛

• أثارَت إمكانية اعتقالهم إلى أجل غير مسمى من دون تهمة أو محاكمة أو واصلت اعتقالهم بعد أن أخلت اللجنة العسكرية بسبيلهم، أو أعادتهم إلى أوطانهم مما يعرض مبدأ عدم الإعادة القسرية للخطر؛

• تقاعست عن الإظهار للملأ بأنها أجرت تحقيقاً حيادياً وشاملاً في مزاعم ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد القرويين الأفغان الذين يعتقلهم الجنود الأمريكيون في أفغانستان.

وقد رفضت حكومة الولايات المتحدة منح أي من المعتقلين في أفغانستان أو غوانتانامو باي صفة أسرى الحرب أو إحالة أية قضايا متنازع عليها إلى محكمة مختصة كما تقتضي اتفاقيات جنيف.

وتابعت منظمة العفو الدولية قائلة: "إن أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية الانتقائي في التعامل مع اتفاقيات جنيف غير مقبول، كذلك الأمر

بالنسبة لتقاعسها عن احترام المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان."

وتقدم المنظمة توصيات عديدة إلى حكومة الولايات المتحدة في المذكرة، وتسعى بصورة منفصلة للحصول على RTR? لمزيد من المعلومات حول القضايا التي أثارها فيها .

• تتوافر المذكرة على موقع الإنترنت :

<http://web.amnesty.org/ai.nsf/recent/AMR510532002>

• سبق لمنظمة العفو الدولية أن أصدرت تقريرين حول اعتقال الآلاف من الرعايا غير الأمريكيين خارج الولايات المتحدة الأمريكية في حملات اعتقال واسعة عقب NN سبتمبر/أيلول، اتسمت أيضاً بتقاعس السلطات الأمريكية عن الوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. يرجى الاطلاع على الموقع :

<http://web.amnesty.org/ai.nsf/Index/AMR510442002>